

أقسام المقاصد باعتبار المصالح التي جاءت بحفظها

02/07/33 - v7

القسم الثاني: الحاجيات

تعريفها: ما كان مفقودا إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب وهذا هو ضابط الحاجة

أنها لا تصل لحد الضرورة بحيث لو فقدت لاختل نظام الحياة وتعطلت المنافع وعمت الضروريات أو بعضها بل يكون فيها عنت ومشقة وحرج

- ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج
- وقوله/ وما جعل عليكم في الدين من حرج
- يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر

- 1. رخصة الفطر في رمضان (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر)
- 2. قصر الصلاة للمسافر (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا)

- 1. ما لا بد منه فهذا في رتبة الضروريات
- 2. ما زاد على ذلك ولحق حرج بتركه في رتبة الحاجيات
- 3. ما لم يلحق بتركه حرج فهو التحسينيات

- 1. الإجارة، وهي عقد على منفعة مباحة معلومة من عين معينة أو موصوفة في النمة مدة معلومة
- 2. السلم وهو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد
- 3. القراض أو المضاربة وهي أن يدفع شخص لأخر مالا ليتجر به والربح مشترك بينهما
- 4. المساقاة وهي معاملة على تعهد شجر بجزء من ثمرته وفيه حكمتان رفع الفجر عن الساقى وحول المنفعة لصاحب الزرع

الأمثلة عليها

باب المعاملات والأمثلة عليها

القسم الرابع: المكملات

تعريفها: ما يتم به المقصود أو الحكمة من الضروري أو الحاجي أو التحسيني على أحسن الوجوه وأكملها سواء كان ذلك بسد ذريعة تؤدي إلى الإخلال بالحكمة بوجه ما أو بتكميله يظهر به المقصود ويتقوى

- 1. تحريم البدع لحفظ الدين فهي ذريعة للإخلال به
- 2. التماثل في القصاص فالمقصود حفظ النفس وهذا حاصل بالقصاص غير أن الضبط هو لحفظه من المفاصد فعدم اشتراط التماثل يلزم الإحقاد لأن قتل الأعلى بالأدنى يلزم منه العداوة
- 3. تحريم التليل من المسكر
- 4. تحريم النظر إلى الأجنبية
- 5. الإشهاد في البيع والرهن

- 1. اعتبار الكفء ومهر المثل للصغيرة فالتكاح حاصل دونها لكن اشتراط ذلك يؤدي لدوام النكاح وتكميل مقاصده
- 2. خيار البيع فالملك به حاصل لكن لدوامه شرع الخيار

- 1. مندوبات الطهارة
- 2. البدء باليمين قبل الشمال في الوضوء
- 3. الغسل ثلاثا

أقسامها

مكملات الضروري

مكملات الحاجي

مكملات التحسيني

القسم الثالث: التحسينيات

تعريفها: قال الجويني هي ما لا يعلق به ضرورة خاصة ولا حاجة عامة، ولكنه يلوح فيه غرض في جلب مكرمة أو نفي نقیض لها، وقال الشاطبي هي الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المنذرات التي تنفها العقول الراجحات ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق

الأول: ما لا يقع في معارضة قاعدة شرعية مثل تحريم النجاسة وذلك لنفرة الطباع إليها ورتب الشارع الحد على الخمر دون البول لنفرة الطباع من الأول

النليل: وشيايك فطهر، وقوله: ولكن يريد ليطهركم، ولا تقبل صلاة بغير طهور وقوله: يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد

القسم الأول: الضروريات

بأنه في شريحة أخرى

أقسامها

أهميتها